السناد لان الاختلاف بين الضمة والكسرة في هذا عندهم ليس بسناد تنبيهات الاول لم يتعرض الناظم لجعل الدارة على الحرف
المخفف وخالف في ذلك اختيار الداني لانه قال نقاط المدينة والاندلس يجعلون الدارة على المخفف الذي خاف تشديده
لانه علم انه خال من الشد سواء كان مما يقع عليه التخفيف نحو الغافلين والعادون وصدق المرسلون وقطعنا ذات الفروق
ثلثي ونعيها واختلفه تشديده اذا قرانه بالتخفيف نحو ما كذب الفواد بقدر عليه وجمع ملا قال وكان بعض شيوخنا لا يجعل
على المخفف دارة ويرى تعريته من الشد كافية قال وهو مذهب حسن غير انه يقول اهل طيبة اقول الاكثر ابو داود بعد ان
ذكر شيئا مما ذكر الداني قال وان هذا الوجه الاخر اصل الخفة فلعل على اختيار ابي داود اعتمد وعلى هذا الوجه جرا عمل
المتاخرين فلعلها الاختصار الناظم جرت عادة كثير من المتاخرين بالتنبيه في هذا الباب على حكم الياء المتطرفة هل هي
معرفة الرفع وهو المعبر عنه بالوصل وتردد الى خلف وهو المعبر عنه بالعقص والمناسبة ما فيه من زيادة الياء لم يانو
نباء واعلم ان الداني لم ينص في ذلك واما ابو داود فقال في قوله تعلى مما ذكرناه اذ كتم ان الياء في بعض المصاحف ونحو في بعضها عقص
واستحب هو ان قراها بالفتح الوقص ولم قراها بالاسكان العقص وابن النجيبي فقال ان قلنا او نجمت او فتح ما قبلها
فوقص وان الكسرة او الكسر ما قبلها فعقص ومن اهل العلم لو فتح في المكسور ما قبله نحو الي والعقص في المنقلبة
واما اللبيب فقال ان المنقلبة والمحركة مطلقا ونحو المصورة والساكنة مطلقا عقص واما البلنسي فقال يكل
بالظهر ولقطا ثما من الثلثين فوقصا فقوله ظهرت معناه لفظ بها فالحاصل ان الياء ثمانية مفتوحة
مضمومة ومكسورة وساكنة حلية وساكنة ميتة ومنقلبة ومصورة وزايدة فالمفتوح وقص على اختيار ابي
داود وتصريح النجيبي وعموم كلام اللبيب وعقص على عموم كلام البلنسي فيترجح الوقص لكثرة قايليه والمضمومة
والمكسورة عموم كلام اللبيب وعقص على عموم كلام البلنسي فيكون الامر فيها على حد السواء والمكسورة
عقص على صريح كلام النجيبي وعموم البلنسي ووقص على عموم كلام اللبيب فيترجح العقص لكثرة قايليه و
الساكنة الحية وقص على صريح كلام النجيبي وعقص على صريح كلام اللبيب وعموم كلام البلنسي فيترجح
العقص لكثرة قايليه والساكنة الميتة عقص عند اللبيب والنجيبي والبلنسي واختيار ابي داود وقص عند اهل
العراق فيترجح العقص لكثرة قايليه والمنقلبة وقص عند اللبيب والبلنسي والنجيبي وعند اهل العراق عقص
فيترجح الوقص لكثرة قايليه والمصورة عقص على صريح كلام اللبيب وهو متجه اذ لا كلام فيها لغيره
والزايدة عقص على عموم كلام النجيبي وهو متجه اذ لا كلام فيها لغيره وقد نصنا في مضمون هذا الكلام
بتبيين بقي ان معناه المبتدع القول فيما جاء في اللام الف
الحكم في الهمزة منه مختلف وقيل ثانيه وقيل الاول

وهمز اول هو المعـــول اراد رحمه الله ان يتكلم هنا على احكام
اللام الف بقوله فيما جاء هو من جزء نظام الجبيل او ما وافقه على احكامه فكانه يقول القول فيما ان الاحكام
التي جاءت في اللام الف وذكره في هذا الباب اربعة احكام احدها في الهمزة التي صورت بالالف المعانقة للام و
الثاني في الصوان كانت الالف المعانقة حرف مد والثالث في الهمزة المتاخرة عن الالف المعانقة والرابع في الهمزة
المتقدمة على الالف المعانقة والكلام على كل واحد منها فيكون عند كلام الناظم عليه والعمل على الاخر لو ان
كان ان من احكام الهمزة بعض من احكام اللام الف ساغ للاضافة تلك الهمزة للام الف اذ الاضافة تكون بادنى ملا
بسة ولم يتعرض لحكم حركة اللام لانه يوخذ من بيان الالف يوخذ منه بيان محل الحركة والشكل بقوله الحكم في الهمزة منه
مختلف الى الحكم الاول وهو ما اذا كانت الالف المعانقة صورة للهمزة فقال ان الحكم اختلف في اي الطرفين
منه هو صورة الهمزة بقوله في الهمزة هو على حذف مضاف اي في خط الهمزة ومعنى كون الحكم مختلفا ان قوما
حكموا بانه الاول وقوما حكموا بانه الثاني فجاء الحكم باعتبار تعدد القايل مختلفا والى ذلك اشار بقوله
فقيل ثانية وقيل الاول ومراده ما ذكر الداني وغيره ان الخليل بن احمد وسعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط
اختلفا فيما هو الالف فقال الخليل هو الاول وقال ابو الحسن هو الثاني واشار بقوله وهمز اول المعول
الى ان المختار هو مذهب الخليل كما سيقوله والحجة بعد هذا وهنالك مسند في احتجاج لكل
قول والقول خبر مبتدا محذوف وفيما متعلق به وما موصولة صلتها جاء وفي اللام الف متعلق
بجاء وادخال [illegible] على لام الف لانه [illegible] كلفظا واحدا بالتركيب [illegible] على [illegible] الاضافة والحكم مبتدا
خبره مختلف وفي الهمزة يحتمل التعلق بالحكم او بمختلف او يكون حالا من ضمير مختلف ومنه حال
من ضمير المفرد والاضافة للهمزة وضمير عايد على اللام الف وقوله فقيل معطوف على مختلف لانه اسم يشبه
الفعل او جواب سؤال مقدر اي ان تسالني عن كيفية الخلاف فقيل كذا وقيل كذا وثانيه خبر مبتدا
محذوف تقديره ذو الهمزة والجملة هي النايب ولا يبعد جعل ثانيه نايبا في القول لا يعمل في مثل هذا
من المفردات وهكذا الامر في قوله وقيل الاول وهمز اول مبتدا وهو ما هي بعل وما عمل من الاعراب
فيكون المعول خبر عن همز واما هو مبتدا ثان والمعول خبره والجملة خبر المبتدا الاول ثم قال
ومد الاول لا بيد الاخر هو [illegible] اشار هنا الى الحكم الثاني وهو بيان على المد للام الف فقال ان
مد الاول هو المختار لان الضمير في قوله ومده عايد على الاول ومده مبتدا وخبره محذوف دل عليه ما قبله
والتقدير ومد الاول هو المعول واستغنى ببيان المختار عن ذكر الخلاف للاشتراك [illegible] والمختار

Copyright © King Saud University